

مشروع قانون حماية المعطيات الشخصية:

"الهدف هو ايجاد منطقة توازن بين حماية المعطيات الشخصية والحق في النفاذ الى المعلومة"

ورد مشروع القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية على المجلس بتاريخ 30 مارس 2018، وأحاله مكتب المجلس المنعقد بتاريخ 05 أفريل 2018 على أنظار لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية مع اعطائه أولوية النظر.

عديد القطاعات يجعل من مسؤولياتنا في اللجنة كبيرة جدا تجاهه وهدفنا دراسته وصياغته بالشكل الأمثل عبر تبني مقاربة براغماتية وأخذ المصالح الاقتصادية وإمكانات الإدارة والدولة التونسية بعين الاعتبار.

نوفل الجمالي
رئيس لجنة الحقوق والحريات
والعلاقات الخارجية

من النظر في مشروع القانون في أسرع وقت بقدر ما هو التصويت على قانون جيد يليق بسمعة هذا المجلس وهذه اللجنة التي على مدى 4 سنوات لم يقع الطعن في دستورية أي من القوانين التي صادقت عليها والتي تعتبر من أكثر القوانين تقدّمية.

ان هذا المشروع يتطلب عملا مكثفا، فهو يطرح عديد الإشكالات لاسيما على مستوى المعطيات في المجال البنكي ومجال التأمين بالإضافة إلى القطاع الصحي بشقيه العام والخاص. كما يطرح هذا المشروع إشكالات قانونية في علاقة بجدلية حق النفاذ إلى المعلومة وحماية المعطيات الشخصية، والهدف هنا هو إيجاد منطقة توازن تضمن الحق في حماية المعطيات الشخصية دون المساس بالحق في النفاذ الى المعلومة.

ان هيئة حماية المعطيات الشخصية المنصوص عليها في مشروع القانون المعروض هي هيئة معينة . وقد طرحت هذه المسألة اشكالا حقيقيا اذ اعتبرت غير مقبولة بالنسبة لعدد كبير من الجمعيات التي تم الإستماع إليها، وهو أمر سيخضع لنقاش معمق داخل اللجنة.

ويجدر التأكيد أن أهمية مشروع هذا القانون وانعكاساته على

انتهجت اللجنة في دراستها لمشروع قانون حماية المعطيات الشخصية المقاربة التشاركية، فإلى جانب الاستماع إلى جهة المبادرة، حرصت على الاستماع إلى الجهات الرئيسية المعنية على غرار الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية. ثم فوجئت اللجنة بعدد كبير من مطالب الاستماع تجاوز الخمسين صادرة عن مختلف مكونات المجتمع المدني وكذلك من الخبراء المستقلين والأساتذة الجامعيين. وفي هذا الصدد، كان قرار اللجنة الاستجابة لكل مطالب الاستماع من منطلق أن شرعية هذا القانون تقتزن بمشروعيته وهو في غاية من الأهمية والحساسية. كما تعتبر اللجنة أن من مصلحتها كمشروع الانفتاح على كل الجهات من خبراء وجمعيات لما يتيح ذلك من مساعدة للجنة في تسليط الضوء على بعض النقاط والإشكالات خاصة بالنظر إلى طول النص وطابعه التقني المعقد.

نحن الآن في الأسبوع الثالث من الإستتماعات ومازال اماننا اسبوعان اضافيان على الأقل لإستكمال الإستتماعات والمرور إلى مناقشة الفصول. وهدفنا في لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية ليس الانتهاء



مجلس نواب الشعب في أرقام

من مكونات المجتمع المدني تمّ الاستماع اليها على مستوى اللجان

10

مقترحات قوانين تمّت إحالتها الى اللجان المعنية

02

أسئلة كتابيّة تمّ توجيهها الى أعضاء الحكومة

08

من أعضاء الحكومة تمّ الاستماع اليهم صلب اللجان

02

المحكمة الدّستوريّة: اعادة فتح باب الترشيح

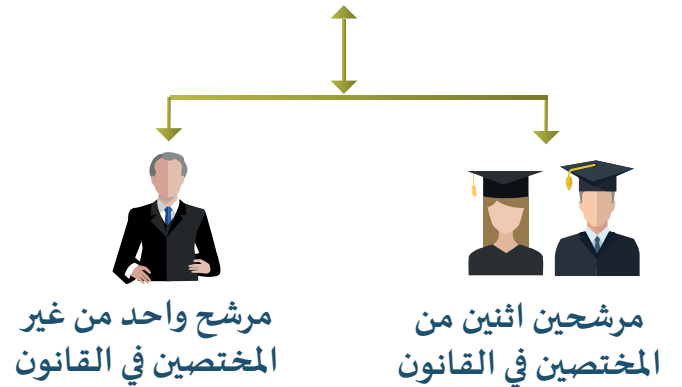
النظر في الملفات الخاصّة بترشيحات رؤساء الكتل خلال الفترة الممتدّة من 28 إلى 30 ماي 2018.
وكان مجلس نواب الشعب قد انتخب يوم 14 مارس 2018 عضوا عن صنف المختصين في القانون وهي المرشحة روضة الورسيغي التي حازت على الأغلبية المطلوبة.

في اطار استئناف مسار انتخاب أعضاء المحكمة الدّستوريّة وحرصاً على انجاح مهمّة تركيزها، أعلن مجلس نواب الشعب عن فتح باب الترشيحات لانتخاب ثلاثة أعضاء من مجلس المحكمة الدّستورية، منهم مرشحين اثنين من مختصين في القانون ومرشح واحد من غير المختصين في القانون. وستتولّى اللجنة الانتخابية

جهة الترشيح



انتخاب ثلاثة أعضاء



البرنامج



11 ماي 2018

مراسلة رؤساء الكتل واعلام غير
المنتمين الى كتل ونشر القرار



10 ماي 2018

قرار المكتب بفتح باب الترشيح



من 14 إلى 25 ماي 2018

مدة الترشيح



من 28 ماي إلى 30 ماي 2018

نظر اللجنة الانتخابية في الملفات



5 جوان 2018

انطلاق جلسات التصويت
على المرشحين



31 ماي 2018

نظر المكتب في حصيلة عمل
اللجنة الانتخابية

نشاط اللجان

اللجان التشريعية

لجنة التشريع العام

واصلت يومي 09 و10 ماي 2018 النظر في مشروع القانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام. وصادقت على الفصول من 17 إلى 51.

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.
وتعهد النواب بأخذ مجمل الاقتراحات والملاحظات المقدمة بعين الاعتبار ومراعاة مصلحة ومقتضيات الانتقال الديمقراطي.

استمعت يومي 10 و11 ماي 2018 إلى كل من هيئة النفاذ إلى المعلومة والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين ومنظمة المادة 19 والمنظمة التونسية لمناهضة التعذيب والمنظمة الدولية لدعم الإعلام والمجلس الوطني لعامة الأطباء وجمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية وجمعية الدفاع عن القيم الجامعية.

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

وتم النقاش حول منهجية اللجنة لمواصلة النظر في مشروع القانون المتعلق بالبنائات المتداعية للسقوط.

نظرت يوم 10 ماي 2018 في مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة عليها . وتولّت ضبط منهجية عملها في الأيام القادمة.

لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

على الهيئة الوطنية للسلامة الصحية وجودة المنتجات الغذائية من الإشراف المزدوج بين وزارتي الفلاحة والصحة إلى الإشراف الحصري لوزارة الصحة. وقرّرت بناء على ذلك تعديل كل الفصول التي ورد فيها اتخاذ قرارات مشتركة بين وزير الفلاحة والصحة بقرار من وزير الصحة .

واصلت يوم 15 ماي 2018 دراسة مشروع القانون المتعلق بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات، وذلك بحضور ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة الصحة ووزارة التجارة وقررت اللجنة تعديل الفصل 35 من مشروع القانون بتغيير سلطة الإشراف

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

استمعت يوم 09 ماي 2018 إلى الجمعية التأسيسية للمستشارين البرلمانيين وإلى النقابة الأساسية لأعوان وموظفي مجلس نواب الشعب لإبداء الرأي حول ادراج الاستقلالية المالية لمجلس نواب الشعب في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية . و اطلعت اللجنة على تقارير مشاريع غلق ميزانيات الدولة لسنوات 2013 و 2014 و 2015 وصادقت عليها بإجماع الحاضرين.

كما ناقشت خلال هذه الجلسة مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، وصادقت عليه بإجماع الحاضرين. ومشروع القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون المتعلق بتدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك: صادقت عليه معدلا بإجماع الحاضرين.

وصادقت اللجنة يوم 15 ماي 2018 على تقريرها حول مشروع قانونين يتعلّق الأوّل بتنقيح بعض أحكام مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، ويتعلّق الثاني بتنقيح وإتمام القانون المتعلق بتدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك.

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

سواء في جانبه الرقابي او التشريعي من أجل المحافظة على القطاع العمومي للصحة ودعمه وتطويره ليتمكن من تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

استمعت يوم 9 ماي 2018 الى ممثلين عن ائتلاف المجتمع المدني للدفاع عن المرفق العمومي للصحة. وأكد النواب ان عمل اللجنة متواصل



اللجان الخاصة

لجنة الأمن والدفاع

عقدت اللجنة جلسة يوم 14 ماي 2018 للتداول في المسائل المدرجة بجدول أعمالها والمتعلقة ببرنامج عملها للفترة القادمة وبرنامج التكوين بالتعاون مع مركز جينيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، إضافة الى متابعة ملف ميناء رادس بعد الاستماع الى وزير النقل، وطلب الاستماع للعميد هشام المؤدّب حول موضوع تعيين الإطارات الأمنية التي تتم تحت تأثير بعض رجال الأعمال وجهات نافذة، وعرض التقرير السنوي للجنة الأمن والدفاع على الجلسة العامة.

لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة

استمعت اللجنة يوم 14 ماي 2018 إلى السيد توفيق الراجحي الوزير لذي رئيس الحكومة المكلف بمتابعة الإصلاحات الكبرى حول المسائل المتعلقة بحوكمة وإصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية، وذلك في إطار تنفيذ خطة عمل اللجنة للدورة النيابية الحالية، وفي نطاق متابعة توصياتها المنبثقة عن تقرير نشاطها للدورة النيابية المنقضية، فيما يتعلق بهذا الملف.

وتولى الوزير تقديم استراتيجية حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية. وأكد النواب من جبهتهم ضرورة التقدم بالعمل الإصلاحي إلى مستوى الإنجاز وتبني منهج برغماتي وعملي واضح.

لجنة التنمية الجهوية

استمعت اللجنة يوم 14 ماي 2018 إلى وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بخصوص البرنامج الجهوي للتنمية، وذلك في إطار تنفيذ متابعة اللجنة للبرامج والمؤشرات التنموية. وبين الوزير أن البرنامج الجهوي للتنمية هو برنامج سنوي يهدف بالأساس إلى تنمية المناطق الريفية والمناطق الحضرية الأقل نمواً، ومعاوضة المجهود التنموي بالمعتمديات ذات الأولوية. كما ذكر الوزير بعدد من الإشكاليات التي تعترض سير البرنامج مشدداً على ضرورة مراجعة تبويبه. وتطرق النواب الى محدودية نجاعة هذا البرنامج داعين الى ضرورة تقييمه بصفة تشاركية في أقرب الآجال. كما أشار البعض الآخر الى ضبابية سبل التدخل ومعايير اختيار الجهات المنتفعة وكثرة الاطراف المتدخلة لتنفيذ البرنامج دون تنسيق في ما بينها

لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الإنتقالية

نظرت اللجنة يوم 14 ماي 2018 في المراسلات الواردة عليها خلال الفترة الأخيرة وإثر التداول والنقاش حول فحواها قرّرت اللجنة الاستماع خلال اجتماع قادم إلى اللجنة الوطنية لإنصاف قدماء الاتحاد العام لطلبة تونس حول ملف المفروزين أمنيا، ومراسلة رئيس الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الاساسية حول أسباب عدم نشر القائمة النهائية للشهداء والجرحى. كما قررت اللجنة الاستماع إلى لجنة حفظ الذاكرة الوطنية بهيئة الحقيقة والكرامة للتحاور معها حول ما قامت به من أعمال ومقترحاتها بخصوص الوسائل الضرورية لحفظ الذاكرة، إضافة الى مراسلة رئيس الحكومة حول امكانية تخصيص الأرض التي بني عليها السجن المدني بشارع 9 أفريل 1938 بتونس سابقا لبناء مركز لحفظ الذاكرة الوطنية.



لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

استمعت اللجنة يوم 14 ماي 2018 إلى الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب حول ظروف الاقامة والمعاملة بالسجون، وذلك على إثر الزيارة التي أدتها اللجنة الى سجن النساء بمنوبة. وكذلك تفعيل العقوبات البديلة.

لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة

استمعت اللجنة يوم 14 ماي 2018 إلى عدد من أولياء "أطفال القمر" واطلعت على الأجوبة الواردة في خصوص الأسئلة الكتابية التي سبق أن وجهتها اللجنة الى عدد من الوزارات. وبين المتدخلون من أولياء "أطفال القمر" أن مطلبهم الأساسي يكمن في ضرورة إدراج المرض الذي يعاني منه منظورهم ضمن القائمة الرسمية للأمراض الثقيلة أو المزمنة المتكفل بها كليا من قبل الصندوق الوطني للتأمين على المرض. كما طالبوا بضرورة تمتيع هذه الفئة بمختلف الامتيازات الجبائية التي أقرها المشرع لفائدة ذوي الإعاقة.



الزيارات الميدانية

• في إطار افتتاح موسم العودة الصيفية للتونسيين المقيمين بالخارج إلى أرض الوطن، شارك أعضاء من لجنة شؤون التونسيين بالخارج في جلسات العمل التنسيقية التي نظمتها الشركة التونسية للملاحة على متن السفينة "قرطاج" في رحلتها تونس- مرسيليا-تونس من 08 إلى 10 ماي.

وتم خلال هذه الرحلة عقد اجتماعين للنظر في سبل إنجاح موسم العودة لسنة 2018. كما التقى الوفد البرلماني بالسيد سيف الدين فليس القنصل العام بمرسيليا، وتم التطرق إلى ضرورة تضافر جهود الأطراف المعنية بملف الهجرة لمزيد الإحاطة بالتونسيين بالخارج. كما عقد الوفد البرلماني سلسلة من الاستماعاات للمسافرين على متن الباخرة للوقوف على مشاغلم وإيجاد السبل الكفيلة بحلها.



• أدّى وفد عن لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة زيارة إلى الجزائر من 09 إلى 12 ماي 2018 وذلك تلبية لدعوة تلقتها من لجنة السياحة والثقافة والاتصال بالمجلس الشعبي الوطني الجزائري.

وكانت للوفد البرلماني لقاءات مع رئيس المجلس الشعبي الوطني ونواب جزائريين من لجنة السياحة والثقافة والاتصال ولجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة خلال زيارة مقر المجلس الشعبي الوطني ومقر مجلس الأمة. كما التقى الوفد كل من وزير الثقافة الجزائري، بمناسبة زيارة بعض المعالم الثقافية والتاريخية، وسفير تونس في الجزائر.

وقد خلصت الزيارة إلى تقديم جملة من التوصيات التي اتفق عليها الطرفان والتي تهم خاصة دعم الاستثمار في المجال السياحي والفلاحي وتعزيز التبادل التجاري.

